المركز الدولي
للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الشهري – شهر نوفمبر

تاريخ الإصدار: 6 ديسمبر 2025

رقم الأرشفة : SY-HR-MLR-2025-11-30

أولا – مقدمة التقرير

يُقدِّم هذا التقرير تحليلًا شهريًا شاملًا لحالة حقوق الإنسان في سوريا عن شهر **نوفمبر/ تشرين ثاني 2025**، مستندًا إلى بيانات موثقة جمعها فريق الرصد الميداني التابع لـ "المركز الدولي للحقوق والحريات". تم الاعتماد على الشهادات المباشرة من الضحايا أو ذويهم، والتقارير المجتمعية المحلية، فضلًا عن مصادر داخلية من مناطق النزاع.

تم تصنيف الانتهاكات بناءً على المبادئ المستقرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقانون الدولي الإنساني في الحالات التي تُعتبر فيها بعض المناطق "نزاعًا مسلحًا غير دولي"، إضافة إلى استخدام المرجعيات القضائية مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويراعي التقرير أيضًا السياقات التالية

- **السياق السياسي**عدم تقدم في التفاهمات بين المكونات مع عدم وجود احزاب سياسية تمثيلة واقتصار التمثيل على التمثيل الطائفي ما يخلق ازمات بنيوية في شكل السلطة فضلا عن تنامي المطالبات بالفدرالية واللامركزية ما يعكس عدم رضى واسع عن الشكل السياسي للدولة.
- **السياق الأمني** قاء مجموعات مسلحة محلية في مناطق واسعة وتعدد سلطات الامر الواقع (السويداء _دمشق _الحسكة) فضلا عن عدم تقدم عملية جمع السلاح غير المشروع ودمج الفصائل.
- **السياق الاجتماعي** ازدياد التنافر بين المكونات نتيجة لخطاب الكراهية والخطاب الطائفي وعدم جدية السلطات في مكافحتهما اضافة الى تفكك منظومات الحماية الاجتماعية.
- السياق القانوني: عدم جدية السلطات في التعامل مع الانتهاكات لاسيما التي تستهدف الاقليات اضافة الى رصد انتقادات واسعة للمحاكمات بشأن مجازر الساحل وانعدام سيادة القانون
- **السياق الاقتصادي** الفقر والانهيار البنيوي للخدمات الأساسية مما يسهّل الانتهاكات أو يضاعفها

تعريفات

- **الحدث** هو كل واقعة تقع ضمن زمن ومكان محددين، وتنطوي على انتهاك لحق من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ويكون لها طرف منفذ، وضحية (أو أكثر)، وآثار مادية أو معنوية قابلة للتوثيق.
- **الانتهاك الحقوقي** هو أي فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن جهة فاعلة (رسمية أو غير رسمية)، يترتب عليه الإخلال أو المساس بحق من الحقوق الأساسية المكفولة بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو القوانين الوطنية، ويؤدي إلى ضرر مادي أو معنوي مباشر أو غير مباشر يلحق بفرد أو جماعة أو فئة محمية قانونًا.

- **"أسسٌ معقولة للاعتقاد** (Reasonable grounds to believe) "هو **عتبة إثبات** تُستَخدم في تقارير تقصّي الحقائق والآليات الأممية (ولدى المحكمة الجنائية الدولية في مرحلة ما قبل المحاكمة) وتعني أنّ **المعلومات المتوفّرة، بعد فحص موثوقيتها وتداعُمها، كفيلةٌ بأن تُقنع مراقبًا موضوعيًا ومتحرّرًا من الهوى بأن الحادثة مرجَّحة الوقوع وأن نسبة الإسناد لجهةٍ ما معقولة** .ليست يقينًا جنائيًا، لكنها أعلى من مجرّد الاشتباه

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

ثانياً – الملخص التنفيذي

يغطي هذا التقرير الفترة **01–31 تشرين الثاني / نوفمبر 2025**، ويستند إلى بيانات ميدانية موثّقة جُمعت من مصادر متعددة (شهادات مباشرة، فرق مراقبة محلية، وتحليل حقوقي أجراه المركز الدولي للحقوق والحريات). جرى التحقق وفق مبدأ "**أسس معقولة للاعتقاد**" وبما يتوافق مع معايير المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

1. الاتجاهات العامة

يُظهر نوفمبر 2025 شهرًا عالي الكثافة من حيث الانتهاكات البنيوية والميدانية، مع انتقال واضح من الأنماط الإجرائية التقليدية (اعتقال/إخفاء) إلى أنماط أكثر خطورة تشمل **القتل خارج نطاق القانون، الاستهداف الجسدي الواسع، التهجير، والانتهاكات العابرة للحدود.** يأتي هذا التحول على خلفية تداخل أربعة سياقات رئيسية:

- **توتر سياسي** بعد زيارة الشرع إلى واشنطن، وما نتج عنها من تشدد أمني داخلي ورصد المركز انقساما في الكتلة الصلبة المكونة للسلطة حول زيارة الشرع لواشنطن على خلفيات فقهية ودينية
- **تصعيد أمني** في الجنوب بفعل الضربة الإسرائيلية على بيت جن.
- **تفكك اجتماعي** واضح في الساحل والسويداء.
- **انهيار اقتصادي** ولّد استغلالًا وابتزازًا ماليًا في معظم المحافظات.

هذه العوامل مجتمعة رفعت متوسط الكثافة إلى **5.9 انتهاكًا للحدث الواحد**، وهو من أعلى المعدلات المسجّلة هذا العام.

الاستنتاجات الرئيسية

فضلا عما رافقها من تشدد امني اضافة الى الاستقواء بنتائجها وفرض الغلبة على بقية المكونات تصدّرت **القنيطرة (354 انتهاكًا)** و**اللاذقية (310)** و**حمص (280)** و**دمشق (247)** و**دير الزور (170)** قائمة المحافظات الأكثر تأثرًا. يرتبط هذا التوزيع بثلاثة محاور رئيسية:

- **الجنوب** :الضربة الإسرائيلية على بيت جن شكّلت الحدث الأخطر في الشهر، وأدت إلى ترويع واسع، سقوط ضحايا، ونزوح محلي.
- **الساحل** :ارتفاع الانتهاكات نتيجة القمع الأمني للاحتجاجات، وتدخل القوات الرديفة في عمليات ضبط الشارع.
- **حمص** :استمرار النمط المؤسسي للعنف (اعتقال، تعذيب، مصادرة) ضمن بيئة أمنية متوترة.
- **دمشق** :ارتفاع الانتهاكات المؤسسية والإدارية نتيجة الضغط السياسي وإجراءات السيطرة الاجتماعية بعد زيارة الشرع.

البند الرئيسي	اجمالي شهر اكتوبر 2025	اجمالي شهر نوفمبر 2025	ملاحظات إضافية
عدد الأحداث الموثقة	455	522	توزّعت الأحداث على معظم المحافظات، مع ثقل بارز في: حمص، القنيطرة، اللاذقية، دمشق، ودير الزور. يعود الارتفاع في نوفمبر إلى الضغوط الأمنية المرتبطة بالاحتجاجات في الساحل وحمص، والتصعيد الإسرائيلي
عدد الانتهاكات المفصلة	2522	3099	تظهر البيانات اتساع الأنماط المركّبة للانتهاكات داخل الحدث الواحد. ارتفعت الكثافة نتيجة ثلاثة عوامل: قمع الاحتجاجات في الساحل، الضربة الإسرائيلية على بيت جن، وتصاعد دور قوى الأمر الواقع في عدة محافظات
تفصيل الضحايا حسب الفئة			
معتقلون / محتجزون تعسفيًا	686	1848	تركزت الاعتقالات في دمشق وحمص والقنيطرة. ساهم السياق السياسي بعد زيارة الشرع، مع الاحتجاجات في الساحل، في توسع عمليات التوقيف خارج الأطر القضائي
جرحى	515	532	ارتفعت الإصابات في القنيطرة وريف دمشق نتيجة القصف الإسرائيلي، وفي الساحل نتيجة التعامل الأمني مع الاحتجاجات. سُجّلت أيضًا إصابات داخل الاحتجاز
قتلى	171	205	توزعت بين القتل خارج نطاق القانون، عمليات الاغتيال، وضحايا القصف الإسرائيلي في الجنوب
مخطوفون / مختفون قسرًا	123	136	ارتفاع نسبي مقارنة بالشهر السابق. كثافة الحالات في دمشق، اللاذقية، وحمص، إضافة إلى تزايد اختطاف المدنيين في حلب والحسكة.
ضحايا غير محددين	142	120	حوادث لم يُحدد فيها العدد بدقة بسبب تعقيد الوقائع أو وقوعها في سياقات مختلفة

الخلاصة: يشير تحليل بيانات نوفمبر إلى أنّ الوضع الحقوقي في سوريا يتّجه نحو تصعيد بنيوي متعدد المستويات؛ فالعنف المؤسسي، وتدخل القوات الرديفة، والتصعيد الإسرائيلي، والانهيار الاجتماعي–الاقتصادي، كلها عوامل جعلت المدنيين في موقع أكثر هشاشة من الشهر السابق. ويُظهر الشهر:

- **استمرار منهجية الانتهاك وتكرار النمط المركّب داخل الواقعة الواحدة.**
- **توسّع جغرافي في بؤر الانتهاك من الساحل إلى الجنوب إلى دمشق.**
- **تعدّدًا أكبر في الجهات المنتهِكة وتداخلًا في المسؤوليات.**
- **تراجعًا في المساءلة القانونية، وتكريسًا لبيئة إفلات من العقاب.**

ثالثا – السياق العام

يغطي هذا القسم أبرز التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في سوريا خلال شهر **تشرين الثاني / نوفمبر 2025**، بالمقارنة مع شهر **تشرين الاول / اكتوبر 2025**، مع تحليل انعكاسها المباشر على المشهد الحقوقي العام.

أولًا – السياق السياسي

شهد نوفمبر 2025 لحظة سياسية حسّاسة اتسمت بتناقض واضح بين الخطاب الرسمي وسلوك الدولة على الأرض. فبعد زيارة الشرع إلى واشنطن وبدء الحديث في الإعلام الدولي عن انفتاح سياسي ورفع عقوبات، حاولت الدولة أن تقدّم صورة "حضارية" أمام الغرب، خاصة خلال **مظاهرات الساحل وحمص**، لكن الوضع الحقوقي يكشف أن التعامل الفعلي تضمن **قمعًا منظّمًا، تشغيل قوات رديفة، وفرض قيود على التجمّع والتعبير ومنها استدعاء المخاتير في محاولة لمعرفة المنظمين ووضعهم تحت الرقابة**، ما أدى إلى ارتفاع الانتهاكات في المحافظات الساحلية رغم الخطاب الإصلاحي المعلن.

في الجنوب، أظهرت إسرائيل حضورًا مباشرًا عبر **ضربة بيت جن** التي شكّلت خرقًا واضحًا للسيادة، وأحدثت خوفًا وهلَعًا ونزوحًا محليًا، وهو ما ينعكس في بيانات الانتهاكات المسجلة في ريف دمشق والقنيطرة. هذه الضربة حملت رسالة سياسية للشرع والغرب بأن أي تحوّل في سوريا يجب أن يمر عبر المعادلة الأمنية الإسرائيلية، ما جعل المدنيين في الجنوب ثمنًا لصراع نفوذ إقليمي.

في الوقت نفسه، تشير المتابعة إلى انتشار **كتابات على الجدران تحمل شعارات داعش**، ما يؤكد عودة نشاطه الدعائي في بعض المناطق الهشّة، دون توسع ميداني كبير، لكن مع تأثير واضح على التوتر المجتمعي والمخاوف المحلية.

ثانيًا – السياق الأمني

شهد نوفمبر 2025 تصاعدًا في الضغوط الأمنية على المدنيين في عدة محافظات، مع بروز أحداث نوعية شكلت تحولات خطيرة في الوضع الحقوقي. ففي الجنوب، أدّت **الضربة الإسرائيلية على بيت جن** إلى سقوط ضحايا مدنيين وحالة ذعر ونزوح محلي، وأنتجت موجة من التوتر وانعدام الأمان في ريف دمشق والقنيطرة. وفي الساحل وحمص، تعاملت السلطات مع موجة الاحتجاجات بوصفها تهديدًا أمنيًا، ما أدى إلى انتشار القوات الرسمية والرديفة، والتعامل مع التجمعات، وملاحقة المشاركين، وهو ما انعكس في ارتفاع الانتهاكات المسجلة في تلك المناطق.

أما في **السويداء**، فقد شكّلت حادثة **وفاة الشيخ رائد المتني نتيجة التعذيب على يد مجموعة مسلحة تابعة لقوى الأمر الواقع** تحولًا أمنيًا خطيرًا، حيث أظهرت أن جهات محلية تمتلك قدرة على الاعتقال واستخدام العنف خارج أي إطار قانوني. وأدت الحادثة إلى توتر داخل المحافظة وزادت من شعور السكان بانعدام الحماية، خصوصًا مع غياب أي مساءلة للجهة المسؤولة.

وفي الشرق والشمال الشرقي، استمرت العمليات الأمنية والمداهمات المرتبطة بملاحقة خلايا مسلّحة، إضافة إلى إجراءات تفتيش واعتقال أثرت على حرية السكان وسلامتهم، وأسهمت في ارتفاع الانتهاكات المرتبطة بالاقتحام والاحتجاز التعسفي.

بصورة عامة، يظهر أن الأمن خلال نوفمبر كان مصدرًا مباشرًا للعنف والانتهاكات، سواء عبر عمليات عسكرية خارجية، أو تعامل أمني داخلي مع الاحتجاجات، أو عبر قوى أمر واقع تمارس الاعتقال والتعذيب، ما جعل المدنيين أكثر عرضة للتهديد من جهات متعددة وضمن بيئة بلا حماية.

ثالثًا – السياق الاجتماعي

شهدت محافظة السويداء خلال نوفمبر واحدة من أكثر الحوادث تأثيرًا على النسيج الاجتماعي، وذلك بعد وفاة الشيخ رائد المتني نتيجة الضرب والإهانات والمعاملة القاسية على يد مجموعة تابعة لقوى الأمر الواقع في المحافظة، أثارت الحادثة صدمة وغضبًا واسعًا داخل المجتمع المحلي، واعتُبرت اعتداءً مباشرًا على الكرامة الجماعية، ما عمّق الشرخ بين الأهالي والجهات المسيطرة وولّد شعورًا عامًا بالاستهداف وانعدام الحماية.

وفي الساحل وحمص، أدت موجة الاحتجاجات وما رافقها من ضغوط أمنية واجتماعية إلى انقسامات داخل البيئة المحلية، بين مؤيد ومعارض ومتردد، وظهرت شارع مقابل شارع وارتفاع في خطاب الكراهية، ما خلق حالة احتقان اجتماعي واضحة داخل العائلات والمجتمعات المحلية.

كما سجلت عدة مناطق خلال نوفمبر استمرار انتشار لظواهر الخطف، القتل الفردي، والانفلات المسلّح، ما يشير إلى استمرار التراجع الكبير في شبكات الحماية التقليدية وضعف السلم الأهلي. وترافق ذلك مع استمرار الخطاب الطائفي والهويّاتي في بعض المحافظات، الأمر الذي ساهم في توسيع الفجوات الاجتماعية وتعزيز انعدام الثقة بين المكوّنات.

بصورة عامة، يعكس نوفمبر استمرار حالة التفكك الاجتماعي المتسارع، التي ظهرت في تصاعد الاحتقان، انهيار شبكات التضامن، وشعور الأهالي بأنهم بلا حماية، خصوصًا في السويداء والساحل والمناطق التي شهدت حوادث عنف أو استهداف قائم على الهوية.

رابعًا – السياق الاقتصادي

شهد نوفمبر 2025 استمرار التدهور الاقتصادي في سوريا، ما انعكس بوضوح على الوضع الحقوقي وزاد من هشاشة السكان أمام الانتهاكات. فقد أدى **ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية** إلى أوضاع معيشية صعبة دفعت الكثير من الأسر إلى الاعتماد على استراتيجيات بقاء خطرة، ووسّعت دائرة الفقر بصورة جعلت شرائح واسعة من المجتمع أكثر عرضة للاستغلال والانتهاكات.

وفي عدة محافظات، برزت انتهاكات ذات طابع اقتصادي مباشر، من بينها **الرسوم غير القانونية، الابتزاز المالي، وفرض الأعباء الاقتصادية** على المواطنين، إضافة إلى قرارات حكومية أثّرت على الفئات الضعيفة وهو ما شكّل انتهاكًا واضحًا للحق في مستوى معيشي لائق. كما انعكست الأزمة الاقتصادية على قطاع العمل والنقل والخدمات، حيث أدت **العشوائية في القرارات الاقتصادية** إلى ضرر مباشر على أصحاب الدخل المحدود، مثل السائقين النظاميين الذين فُقدت قدرتهم على المنافسة أمام السيارات الخاصة العاملة عبر التطبيقات، ما تسبب في احتجاجات وتوترات.

وفي مناطق النزاع والمناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، أدّى الانهيار الاقتصادي إلى **انتشار عمليات الخطف مقابل الفدية، والابتزاز، والاستيلاء على الممتلكات**، وهي أنماط تظهر في الانتهاكات المسجلة خلال الشهر. كما ساهم ضعف الخدمات الأساسية—مثل الكهرباء، المياه، والمحروقات—في خلق ضغوط

إضافية على المدنيين، دفعت العديد منهم إلى الاعتماد على السوق السوداء، حيث تتزايد فرص التعرض للاستغلال وفرض الأسعار الجائرة.

من جهة أخرى، أثّر الوضع الاقتصادي على **حرية التنقل والسكن والغذاء والصحة**، إذ واجهت الأسر محدودية في الوصول إلى الدواء والوقود والمواد الأساسية، ما ارتبط بارتفاع حالات النزوح الداخلي والبحث عن مصادر دخل بديلة، وغالبًا غير آمنة. وظهر ذلك ضمن الانتهاكات المرتبطة بالحرمان، التهجير، واستغلال الفئات الضعيفة.

بالخلاصة يستمر الاقتصاد في نوفمبر 2025 كأحد المحركات الرئيسية للانتهاكات، إذ لك ما يزال يولد **بيئة معيشية خانقة** سهّلت على الجهات المسيطرة—سواء حكومية أو محلية—فرض سياسات مالية مجحفة، ورسوم غير شرعية، وممارسات استغلالية، بينما دفعت الأزمة العامة المجتمعات نحو مزيد من الفقر، التهميش، وانعدام القدرة على حماية حقوقها الأساسية.

ثالثا – تحليل الرسم البياني للمتغير اليومي في عدد الانتهاكات

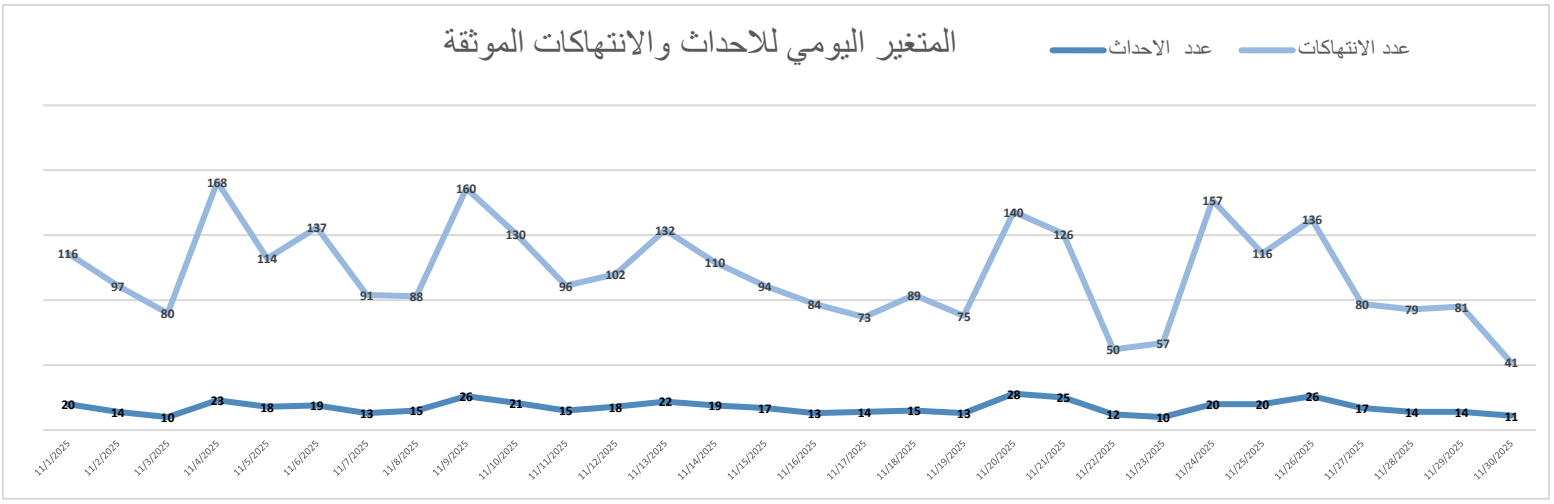

الرسم البياني لشهر نوفمبر يُظهر أولًا أن مستوى الانتهاكات بقي مرتفعًا طوال الشهر، مع قلّة الأيام التي تنخفض فيها القيم إلى ما دون 80 انتهاكًا، ما يعني أننا أمام **شهر كثيف الانتهاكات لا شهر ذروة واحدة ثم هدوء** .في المقابل، يظل عدد الأحداث اليومية محصورًا في نطاق ضيّق نسبيًا، ما يعكس استمرار النمط نفسه الذي رُصد في تشرين الأوّل: الحدث الواحد ينتج عنه أكثر من انتهاك، وغالبًا يكون مركّبًا (اعتقال وتعذيب وتهديد وحرمان في ملف واحد)، وهو مؤشر على بنية منهجية للانتهاك لا على حوادث معزولة.

في الأسبوع الأوّل والثاني من الشهر تظهر قمم واضحة (4 و9 و10 تشرين الثاني تقريبًا) حيث تتجاوز الانتهاكات حاجز 150 في بعض الأيام، بينما يبقى عدد الأحداث بين 20 و26 حدثًا في اليوم. هذه الذروة المبكرة يمكن قراءتها على ضوء السياق السياسي–الاجتماعي "الانفتاح" بعد زيارة الشرع إلى واشنطن، وما تلاها من احتجاجات وتوتر في الساحل وحمص؛ فالرسم يعكس بوضوح أن أي حراك اجتماعي أو لحظة سياسية حساسة يُترجم سريعًا إلى ارتفاع في عدد الانتهاكات، لا إلى انفراج في الحماية. من منظور حقوقي، هذا يعني أن الدولة وأجهزتها والجهات الرديفة تتعامل مع الضغط السياسي والمجتمعي بأدوات أمنية وقسرية، فتتحوّل الأيام التي يفترض أن تشهد مشاركة مدنية أكبر إلى أيام ذات حمولة انتهاكات أعلى.

بعد منتصف الشهر يلاحظ انخفاض نسبي في المنحنى، لكن من دون الوصول إلى مستويات "منخفضة" بالمعنى الحقوقي؛ إذ تبقى القيم في حدود 70–110 انتهاك يوميًا. هذا "الاستقرار المرتفع" يدل على أن الانتهاك جزء من الحياة اليومية للسكان، وأن غياب الذروة لا يعني تحسّنًا في الوضع، بل استمرار نمط اعتيادي من الاعتقال التعسفي، والخطف، والقتل الفردي، والضغط الأمني والاجتماعي، كما ظهر في حالات عدّة في المحافظات المختلفة ضمن الجدول.

في الثلث الأخير من الشهر يعود المنحنى إلى التصعيد مرة أخرى، مع قمة بارزة في الأيام الأخيرة قبل 28 تشرين الثاني، يليها استمرار في مستويات مرتفعة نسبيًا. هذه الفترة تتزامن مع التوتر المتصاعد في الجنوب، والذي بلغ ذروته في **قصف بيت جن في 28 تشرين الثاني**، حيث سجل مقتل ما بين 10 و13 مدنيًا بينهم نساء وأطفال، وإصابة عشرات آخرين، في سياق عملية عسكرية إسرائيلية تضمنت قصفًا وتوغّلًا واشتباكات مع الأهالي هذه الجريمة، انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني واحترام السيادة، تفسّر ارتفاع المنحنى في تلك الفترة وتؤكد أن جزءًا معتبرًا من حمولة الانتهاكات في نهاية الشهر يعود إلى **فاعل خارجي** يستهدف المدنيين مباشرة، وليس فقط إلى سلوك الأجهزة المحلية.

من جهة أخرى، تكتمل الصورة إذا وُضع الرسم في سياق ما جرى في السويداء أواخر الشهر وبدايات كانون الأول، مع اعتقال الشيخ رائد المتني على يد "الحرس الوطني" ثم الإعلان عن وفاته تحت التعذيب بعد يومين من اعتقاله ما يجعل الأيام الأخيرة من الشهر بداية لمسار تصعيدي جديد في الجنوب الداخلي، يُظهر أن قوى الأمر الواقع أصبحت هي الأخرى مصدرًا مباشرًا لانتهاكات جسيمة.

بالمقارنة مع تشرين الأوّل، الذي وصلت فيه الذروة إلى 142 انتهاكًا في يوم واحد، فإن رسم نوفمبر يسجّل قممًا أعلى (تقترب من 160–168 انتهاكًا في اليوم)، مع استمرار الفجوة الواضحة بين عدد الأحداث وعدد

الانتهاكات. من منظور حقوق الإنسان، هذا الفارق ليس رقمًا تقنيًا فقط؛ بل دليل على أن **كل حادثة موثّقة غالبًا ما تتضمن سلسلة من الأفعال غير المشروعة**، وأن الأطراف المنتهِكة – سواء كانت حكومية أو قوى أمر واقع – تتحرك ضمن بيئة إفلات من العقاب تسمح بتكرار الانتهاك وتراكمه داخل الملف الواحد. النتيجة الحقوقية الأساسية التي يكشفها الرسم هي أن شهر نوفمبر لم يشهد فقط ارتفاعًا عدديًا في الانتهاكات مقارنة بأكتوبر، بل شهد أيضًا **تنوّعًا أكبر في مصادر الانتهاك**: قمع احتجاجات في الساحل وحمص، قصف إسرائيلي واسع النطاق في بيت جن، ممارسات تعذيب مفضية إلى الموت في السويداء، واستمرار أنماط العنف اليومي في باقي المحافظات. هذا المزيج يجعل المتغيّر اليومي شاهدًا على حالة انهيار عام في منظومة الحماية، حيث يتعرّض المدنيون لانتهاكات متراكبة من أكثر من جهة وفي أكثر من سياق، من دون وجود أي آلية فعّالة للردع أو للمساءلة.

رابعا – تحليل توزيع الانتهاكات بحسب المحافظة

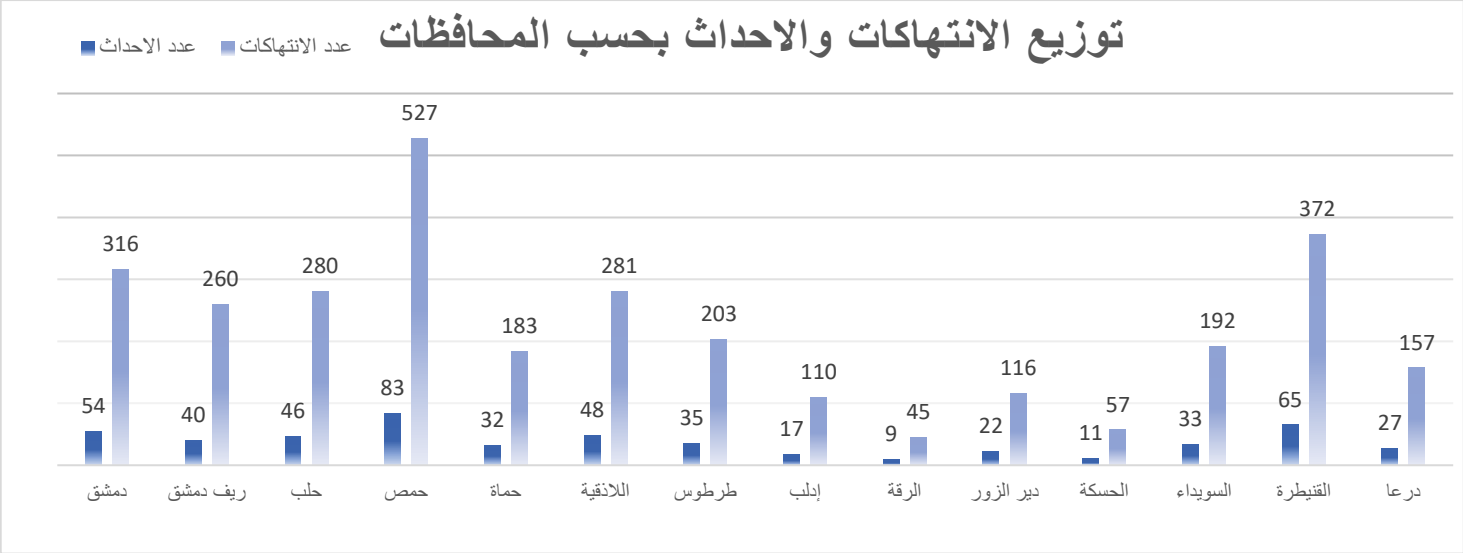

يُظهر رسم شهر نوفمبر 2025 تحوّلًا واضحًا في الخريطة الجغرافية للانتهاكات، بحيث تنتقل المحافظات الأكثر تأثرًا بالعنف من "المحور الحدودي–الساحلي" الذي ميّز تشرين الأوّل إلى **محور أوسع وأكثر تنوّعًا** يعكس طبيعة الشهر السياسية والأمنية المركّبة. وتبرز المحافظات وفق الرسم على الشكل الآتي:

1. حمص – محور الانتهاكات الأعلى (527 انتهاكًا / 83 حدثًا)

تستعيد حمص موقع الصدارة بفارق كبير عن باقي المحافظات، وهو ارتفاع لافت مقارنة بشهر أكتوبر الذي سجّلت فيه 367 انتهاكًا. هذا الارتفاع يعكس توسّع الأنماط المؤسسية للعنف، مثل الاعتقال، المداهمات، والتوقيفات ذات الطابع الطائفي أو الأمني، في ظل تشدد سياسي وأمني رافق زيارة الشرع وما

تبعها من نقاشات حول الانفتاح الدولي. كما يبدو أن حمص ظلّت مساحة لمراكمة انتهاكات داخل الحدث الواحد، ما يفسّر الفجوة الكبيرة بين عدد الانتهاكات وعدد الأحداث.

2. القنيطرة – صعود حاد مرتبط بالسياق الأمني الخارجي (372 انتهاكًا / 65 حدثًا)

التفاوت الكبير بين أكتوبر ونوفمبر هنا يعكس التأثير المباشر للتصعيد الإسرائيلي. الضربة الإسرائيلية في **بيت جن** وامتداد التوتر إلى ريف القنيطرة جعلت المحافظة واحدة من أعلى المناطق من حيث عدد الانتهاكات. جزء واسع من هذه الوقائع يتعلق بالترويع، النزوح اللحظي، سقوط ضحايا مدنيين، وانهيار الحماية في القرى الحدودية. بالمقارنة مع أكتوبر، نرى أن الثقل انتقل من "توتّر حدودي" إلى **واقعة عسكرية كبيرة** أدت إلى مضاعفة الأرقام تقريبًا.

3. دمشق – ثقل حقيقي يعكس ضغطًا سياسيًا (316 انتهاكًا / 54 حدثًا)

دمشق شهدت نمطًا شديد التركّز داخل الحدث الواحد، كما حصل في أكتوبر، لكن مع ارتفاع ملحوظ في العدد الإجمالي. تعود هذه الزيادة إلى عوامل سياسية بحتة، أبرزها محاولة الدولة "الظهور بمظهر حضاري" أمام الغرب عقب زيارة الشرع، ما أدى إلى **تكثيف الإجراءات المخفية** :استدعاءات، مراقبة، تضييق على منظمي الاحتجاجات، وانتهاكات اقتصادية–مؤسسية تتعلق بملفات النقل، الطاقة، والخدمات. دمشق تُنتج انتهاكات أقل عددًا من حيث الأحداث، لكنها أعلى داخل الحدث الواحد، وهو ما يجعلها مؤشّرًا على الانتهاك "المبنيوي" أكثر من الانتهاك الميداني المباشر.

4. اللاذقية – استمرار الضغط الأمني الساحلي (281 انتهاكًا / 48 حدثًا)

اللاذقية بقيت ضمن المحافظات الأعلى انتهاكًا، متأثرة مباشرة بالتوترات الاجتماعية الناتجة عن الاحتجاجات في الساحل ومحاولات الدولة ضبط الشارع. يعود ارتفاع الأرقام إلى نمط مركّب يجمع بين الاعتقال، التهديد، العنف اللفظي، والتمييز، إضافة إلى تدخل جهات رديفة شاركت في احتواء الاحتجاجات. مقارنة بأكتوبر (314 انتهاكًا / 57 حدثًا)، نلاحظ أن **الضغط الأمني بقي ثابتًا رغم تراجع العدد قليلًا**، ما يدل أن طبيعة الانتهاك كانت أكثر نوعية من كونها عددية.

5. حلب – بيئة متعددة الفواعل (260 انتهاكًا / 40 حدثًا)

ترتفع أرقام حلب عن أكتوبر (231)، وهو ارتفاع يمكن تفسيره بتعدد الجهات المسيطرة ووجود نقاط تماس بين قوى حكومية ورديفة ومجموعات محلية. عمليات الاعتقال، المصادرة، وتضارب السلطات الإدارية والأمنية ساهمت في زيادة الانتهاكات، لكنه ارتفاع أقل دموية من محافظات الجنوب والوسط، ما يجعل حلب محافظة ذات **عنف يومي مستمر** أكثر من كونها مسرحًا لذروات حادة.

6. **طرطوس (203)، الحسكة (192)، درعا (157)، دير الزور (116)، حماة (183)** هذه المحافظات تشكل "النطاق المتوسط" للانتهاكات، ولكل منها سياق خاص:

- **طرطوس** :تأثير مباشر للاحتجاجات الساحلية، وإن كان بدرجة أخف من اللاذقية.
- **الحسكة ودير الزور** :استمرار الضغط الأمني في المناطق المنقسمة بين قوى أمر واقع، مع حضور للخطف والاعتقال.
- **درعا** :مستويات انتهاك مستقرة لكنها متأثرة سابقًا بتوترات أمنية لا تزال تداعياتها حاضرة.
- **حماة** :ارتفاع نسبي عن أكتوبر، ما يعكس عمليات ضبط أمني داخلي دون حدث نوعي بارز.

7. **السويداء – انعكاس التدخل الخارجي وتاثير على التماسك الاجتماعي (192 انتهاكًا / 33 حدثًا)**

ورغم أن ذروة قضية وفاة الشيخ رائد المتني تحت التعذيب ظهرت بداية كانون الأول، فإن الاحتقان وبدايات التوتر بدأت أواخر نوفمبر، ولا بد من الاشارة الى استمرار انتهاكات الحكومة والقوات المسلحة والرديفة اتجاه السويداء من خلال الحصار الاقتصادي فضلا خروقات الهدنة غير المعلنة بين الحكومة وقوات الامر الواقع في السويداء والتي تؤثر على حياة المدنيين فضلا عن حوادث الخطف على طريق السويداء دمشق من قبل المجموعات المسلحة والحواجز الأمنية.

المقارنة بين نوفمبر وأكتوبر: بمراجعة المحافظات بين الشهرين، يظهر أن:

- **حمص والقنيطرة** أصبحتا مركز الثقل في نوفمبر بسبب التداخل السياسي–الأمني (حمص – استمرار) والتصعيد العسكري الإسرائيلي (القنيطرة).
- **دمشق** حافظت على نمط "الانتهاك المؤسسي" داخل الحدث الواحد، لكن بصعود عددي مرتبط بالاحتجاجات وبمحاولة الدولة ضبط السردية أمام الغرب.
- **اللاذقية وطرطوس** حافظتا على الضغط الأمني الساحلي، وهو استمرار مباشر لملف الاحتجاجات.
- **السويداء** ارتفعت بسبب بداية أزمة المتني وتدهور الثقة بالأجهزة المحلية وكذلك بسبب خروقات الهدنة غير المعلنة
- **حلب والحسكة ودير الزور** حافظت على نمط الانتهاك اليومي المرتبط بتعدد الفواعل والانفلات الأمني.

خلاصة: توزيع الانتهاكات في نوفمبر لا يتبع الجغرافيا فقط، بل يتبع **السياق:**

- المحافظات المتأثرة بالاحتجاجات (اللاذقية–طرطوس–دمشق) تسجّل انتهاكات ذات طابع سياسي–اجتماعي.
- المحافظات المتأثرة بالتدخل الخارجي (القنيطرة) تسجّل انتهاكات ذات طابع عسكري ومجازر.
- المحافظات التي تشهد انهيارًا داخليًا (السويداء) تظهر فيها انتهاكات قوى الأمر الواقع.
- المحافظات ذات الإدارة المتعددة (حلب–الحسكة–دير الزور) تُظهر نمط الانتهاك المستمر دون ذروة محددة.
- حمص تبقى المحافظة الأكثر تجسيدًا للعنف المؤسسي المنهجي.

خامسا – تحليل توزيع الانتهاكات بحسب الجهة

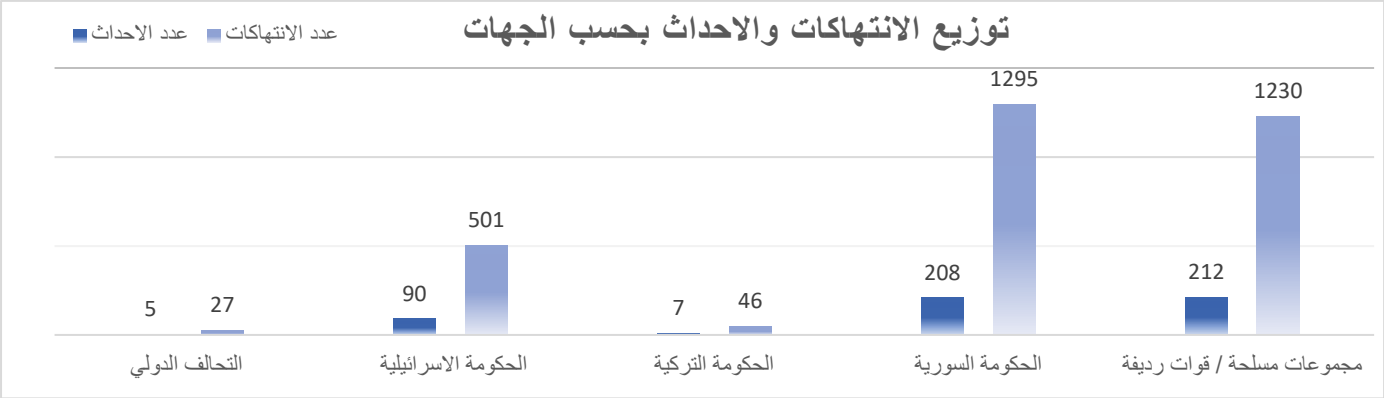

يُظهر الرسم البياني لشهر نوفمبر 2025 أن المشهد الحقوقي بات أكثر تعقيدًا مقارنة بتشرين الأوّل، مع ارتفاع واضح في الثقل البنيوي للجهات المحلية—الرسمية والرديفة على حدّ سواء—وتحوّل ملموس في نمط الانتهاكات الناتجة عن الجهات الأجنبية، خصوصًا بعد الضربة الإسرائيلية في **بيت جن**.

تُسجّل **المجموعات المسلّحة والقوات الرديفة** (1230 انتهاكًا ضمن 212 حدثًا) مستوى مرتفعًا جدًا، مقاربًا لدور الحكومة السورية نفسها، ما يعكس أن الفاعلين غير الرسميين يستمرون بامتلاك قدرة تنفيذية واسعة، تُترجَم في الخطف، الترويع، الاستيلاء على الممتلكات، والاعتداءات على المدنيين. وتُظهر أرقام هذا الشهر أن هذه الجهات ليست ملحقة بالدولة فقط، بل تعمل غالبًا كقوى أمر واقع منتشرة على امتداد المحافظات (حلب، حمص، ريف دمشق، السويداء)، وتتحرك ضمن فراغ قانوني يسمح بتكرار الانتهاك من دون مساءلة. هذا المسار يتسق مع ما سجّلته المحافظات: تصاعد الاحتجاجات في الساحل، واحتقان السويداء (قوى امر واقع) ، والانتهاكات اليومية في حلب والحسكة.

أما **الحكومة السورية** (1295 انتهاكًا ضمن 208 أحداث)، فتُظهر استمرار النمط المؤسسي البنيوي للانتهاك: الاعتقال، التعذيب، الإخفاء القسري، والملاحقات الإدارية. إلا أنّ ارتفاع الأرقام عن أكتوبر يعكس تأثير السياق السياسي بعد زيارة الشرع، إذ حاولت الدولة ضبط الشارع وإدارة الاحتجاجات بصورة مزدوجة: خطاب انفتاح للخارج مقابل تشدد أمني على الأرض، وهو ما ظهر في دمشق واللاذقية وحمص وريف دمشق. الفجوة الواضحة بين عدد الأحداث وعدد الانتهاكات تؤكد أنّ الواقعة الواحدة تشمل عدة عناصر قسرية، وأن الانتهاك ناتج من جهاز منظّم لا من تصرف فردي.

أما **الجهة الإسرائيلية** فقد سجلت (501 انتهاكًا ضمن 90 حدثًا)، وهي قفزة كبيرة مقارنة بأكتوبر، نتيجة العملية العسكرية في **بيت جن** وما رافقها من قصف، توغل، وسقوط ضحايا مدنيين. يتسم هذا النمط بأنه أوسع من "أثر حدودي" تقليدي، إذ يدخل في نطاق انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويُظهر أن المدنيين في الجنوب دفعوا ثمن الرسائل السياسية بين الفاعلين الإقليميين، وهو ما يختلف بوضوح عن النمط الإسرائيلي في أكتوبر الذي كان أقل كثافة وتأثيرًا.

الجهة التركية (46 انتهاكًا ضمن 7 أحداث) حافظت على الطابع الحدودي في شمال البلاد، مع اعتقالات وخطف واستهدافات محدودة، دون تصعيد نوعي كما حصل مع إسرائيل.

أما **التحالف الدولي** (27 انتهاكًا ضمن 5 أحداث)، فقد بقي في هامش منخفض واستمر دوره محصورًا في عمليات أمنية دقيقة ذات أثر محدود قياسًا ببقية الفواعل.

مقارنة (نوفمبر مقابل أكتوبر) : يمكن القول إن نوفمبر مثّل تحوّلًا في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. **تعاظم دور الجهات المحلية الرديفة** بحيث أصبحت مساوية تقريبًا لثقل الحكومة السورية في عدد الانتهاكات، وهو مؤشر على تفكك خطوط السيطرة الرسمية واتساع صلاحيات القوى شبه الرسمية.
2. **انتقال الدور الأجنبي من أثر محدود إلى أثر نوعي** بعد ضربة بيت جن، ما جعل إسرائيل أكبر فاعل خارجي من حيث الانتهاكات المسجّلة خلال الشهر.
3. **توسيع النطاق المؤسسي للانتهاك الحكومي** عبر سياسات ضبط الاحتجاجات وتقييد التعبير، وهو اتجاه يختلف جوهريًا عن أكتوبر الذي كان محوره حملات اعتقال ومداهمات أكثر من ارتباطه بالضغط السياسي المباشر.

الخلاصة: نوفمبر 2025 ليس شهر تعدد فاعلين فقط، بل **شهر تداخل أدوار**:

- الحكومة تنتج انتهاكًا بنيويًا في إطار سياسي ضاغط.
- الجهات الرديفة تتحرك كقوة موازية تمارس عنفًا غير مقيد.

- إسرائيل تتحول إلى فاعل مباشر يضاعف أثر الانتهاكات عبر عمليات واسعة.
- الجهات الأجنبية الأخرى بقيت على الهامش.

هذا يجعل المسؤولية الحقوقية أكثر تعقيدًا، ويضع المدنيّ في قلب منظومة عنف متعددة المستويات، تتشارك فيها الدولة القوات الرديفة و القوات الاسرائيلية الخارجي ضمن بيئة غياب كامل للمساءلة.

سادسًا – تحليل توزيع الانتهاكات حسب النوع

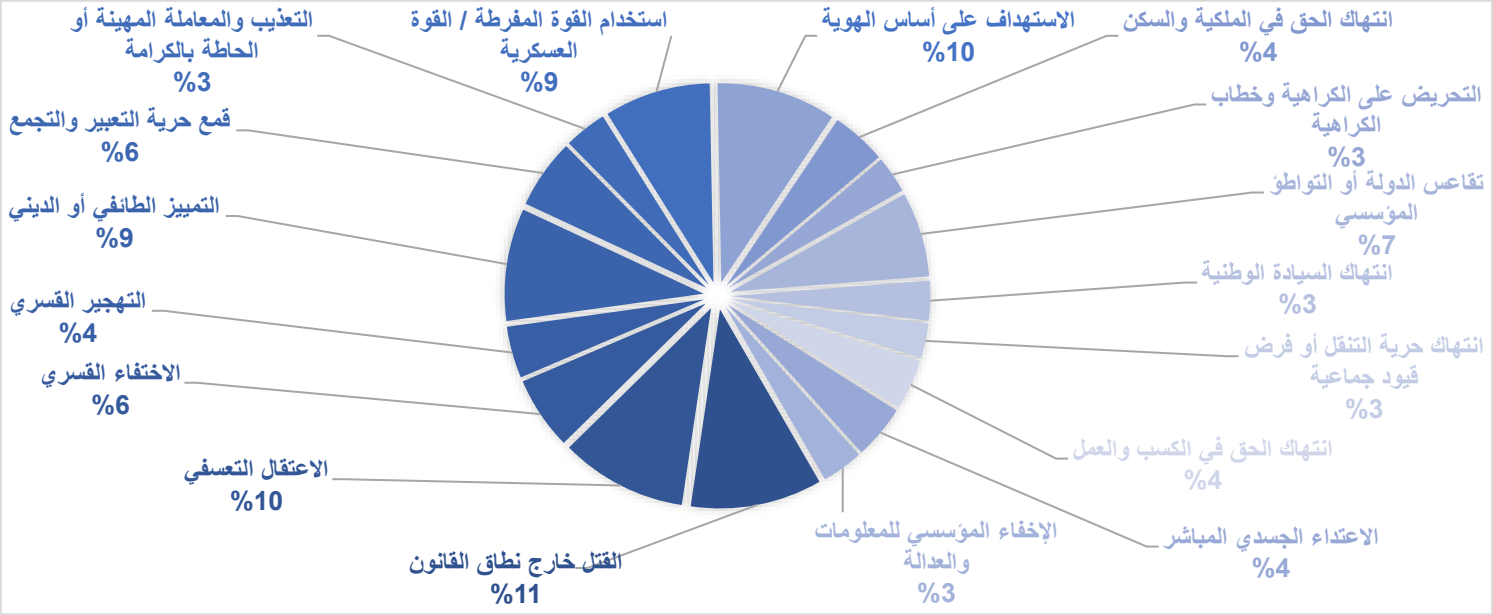

يُظهر التوزيع النوعي للانتهاكات في نوفمبر 2025 استمرار اتساع أنماط القمع في سوريا، مع انتقال مركز الثقل من الانتهاكات "الإجرائية" التقليدية نحو أنماط تمسّ **السلامة الجسدية، الاستهداف القائم على الهوية، والعنف المرتبط بالسيادة والحدود**. ويبدو أن تأثير السياق السياسي (الاحتجاجات – الضربة الإسرائيلية – توتر السويداء) لعب دورًا حاسمًا في إعادة تشكيل الخريطة النوعية للانتهاكات هذا الشهر، مقارنة بشهر أكتوبر.

أولًا – الحقوق المدنية والسياسية

الوزن النسبي المقدر: (38%–40%) من مجموع الانتهاكات في نوفمبر (قريب جدًا من نسبة أكتوبر التي بلغت حوالي39%) تمثّل هذه الفئة الكتلة الأكبر من الانتهاكات، استمرارًا لنمط تراجع الضمانات الإجرائية في المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع زيادة في بعض الأنماط نتيجة السياق الأمني والسياسي، خصوصًا الاحتجاجات في الساحل وحمص ودمشق.

الأنماط الأبرز

- **الاعتقال التعسفي** (حوالي10%)
- **الإخفاء القسري** (حوالي6%)
- **قمع حرية التعبير والتجمّع** (حوالي6%)
- **التمييز الطائفي/الديني** (حوالي9%)
- **التحريض على الكراهية** (حوالي3%)
- **الانتهاك المؤسسي للمعلومات والعدالة** (حوالي3%)

التحليل السياقي

- موجة الاحتجاجات في الساحل وحمص أدت إلى ارتفاع واضح في **الاعتقال التعسفي** و**قمع حرية التعبير**.
- استدعاء المخاتير وملاحقة المنظمين عزز **الرقابة على الفضاء العام**.
- توسع خطاب الكراهية، خاصة بعد الضربة الإسرائيلية واحتقان الشارع العلوي/الدرزي/الساحلي، رفع مؤشرات **التمييز الطائفي**.
- في السويداء، أدت وفاة الشيخ رائد المتني تحت التعذيب إلى موجة انتهاكات مرتبطة بالعنف المجتمعي والاعتقالات الانتقامية.

خلاصة: تشرين الثاني حافظ على مستوى عالٍ من الانتهاكات المدنية، لكن نمطها أصبح "أكثر صدامية" نتيجة الاحتجاجات والضغوط الأمنية، بخلاف أكتوبر الذي غلب عليه الطابع الإجرائي (اعتقال/إخفاء).

ثانيًا – الحقوق الجسدية وسلامة الفرد

الوزن النسبي المقدر(35%–33%) : (أعلى قليلًا من أكتوبر الذي سجل حوالي33%)

يتضح في نوفمبر انتقال أكبر نحو العنف الجسدي المباشر، خصوصًا:

- **القتل خارج نطاق القانون** (حوالي11%)
- **استخدام القوة المفرطة/العسكرية** (حوالي9%)
- **الاعتداء الجسدي المباشر** (حوالي4%)
- **الاستهداف القائم على الهوية** (حوالي10%)

التحليل السياقي

- **الضربة الإسرائيلية على بيت جن:** رفعت بشكل مباشر: الاستهداف الجسدي، القتل خارج القانون، إصابات المدنيين، الانتهاكات العابرة للحدود.

1. **أحداث السويداء – مقتل رائد المتني:** عكَست بنية عنف منفلت من قبل "قوى الأمر الواقع".
2. **الاحتجاجات والرد الأمني:** استخدام القوة المفرطة واعتداءات مباشرة على المحتجين ساهم في رفع نسبة إصابات المدنيين.

خلاصة: نوفمبر سجّل ارتفاعًا واضحًا في الانتهاكات الجسدية مقارنة بأكتوبر، متأثرًا بالسياق العسكري/الأمني وبأحداث مفصلية (بيت جن – السويداء – احتجاجات الساحل).

ثالثًا – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الوزن النسبي المقدر(15%–13%) : (مقارب جدًا لنسبة أكتوبر: 14%)، **أبرز الأنماط**

- **الحرمان الاقتصادي/الرسوم غير القانونية** (حوالي4%)
- **الحرمان من الحق في الكسب والعمل** (حوالي4%)
- **التعذيب الاقتصادي والتمييز المالي/الخدمي** (حوالي4%)
- **الاستيلاء على السكن/الملكية** (حوالي4%)

التحليل السياقي

- قرارات اقتصادية مرتبكة (قطاع النقل، الكهرباء، المحروقات) دفعت السكان إلى بيئات استغلالية.
- توسع الرسوم غير القانونية والابتزاز المالي، خصوصًا عند الحواجز.
- ارتفاع عمليات الخطف مقابل الفدية في عدة محافظات (الشرق–الجنوب–الشمال الشرقي).
- الأزمة الاقتصادية أدت إلى مزيد من **التعرض للانتهاكات القائمة على الفقر والهشاشة.**

خلاصة: نوفمبر حافظ على نفس وزن أكتوبر، لكنه اتجه نحو "تسييس الاقتصاد" عبر ربط القرارات بالتحكم الاجتماعي والضغط على الاحتجاجات.

رابعًا – الحقوق الجماعية والسيادة وحماية السكان

الوزن النسبي المقدر(14%–13%) : (مماثل تقريبًا لأكتوبر: 14%)

الأنماط الأبرز:

- **انتهاك السيادة الوطنية / التوغلات / القصف** (حوالي4%)
- **التهجير القسري (البعد الجماعي)** (حوالي4%)
- **انتهاك الحق في التنقل والسكن** (حوالي4%)
- **الإضرار بالممتلكات العامة والبنى الحيوية** (حوالي4%)

التحليل السياقي

- الضربة الإسرائيلية في بيت جن وتوغلات القنيطرة رفعت نمط "الانتهاكات العابرة للحدود."
- الاحتجاجات وما رافقها من رد أمني في الساحل وحمص أدّت إلى قيود جماعية على التنقل.
- بروز حالات تهجير داخلي محدود بعد عمليات القصف أو الاشتباكات في الجنوب.
- عودة الخطاب الطائفي ساهمت في توسيع الانتهاكات "الجماعية القائمة على الهوية."

خلاصة: نوفمبر شهد تثبيتًا لنفس مستوى الانتهاكات الجماعية الموجودة في أكتوبر، لكن مع انتقال مركزها من "قصف عشوائي" إلى "توغل/استهداف نوعي" في الجنوب.

الاستنتاجات المقارنة (نوفمبر مقارنة بأكتوبر)

1. **انتقال مركز الثقل من الاعتقال والإخفاء يعني إلى العنف الجسدي المباشر.**
2. **السياق الأمني (الاحتجاجات – بيت جن – السويداء) أعاد تشكيل الخريطة النوعية للانتهاكات.**
3. **الحقوق الاقتصادية بقيت ثابتة حول (14%) لكنها أصبحت أكثر ارتباطًا بالابتزاز والمنع من الخدمات.**
4. **الانتهاكات الجماعية ظلّت ثابتة نسبيًا لكن نوعها تغيّر من "قصف عشوائي" إلى توغل/اختراقات سيادية."**

سابعا – الخلاصات والاستنتاجات

تُظهر البيانات الموثّقة خلال شهر نوفمبر 2025 استمرار التدهور الحقوقي في سوريا مع تحوّل واضح في أنماط الانتهاكات، سواء من حيث توزّعها الجغرافي أو طبيعتها أو الجهات المنفِّذة. ويؤكد تحليل الأحداث والانتهاكات أنّ المدنيين ما زالوا الحلقة الأضعف في بيئة أمنية وسياسية متقلّبة، تتقاطع فيها سياسات الدولة مع سلطة القوى الرديفة، إلى جانب تصعيد إسرائيلي مباشر في الجنوب.

أولًا – الاتجاهات العامة

1. **ارتفاع كبير في الكثافة داخل الحدث** :سجّل نوفمبر **3099 انتهاكًا ضمن 522 حدثًا**، أي بمتوسط كثافة يبلغ **5.9 انتهاكًا لكل حدث**، وهو معدل أعلى من أكتوبر (5.54)، بما يعكس اتساع الطبيعة المركّبة للواقعة الواحدة (اعتقال – تعذيب – تهديد – مصادرة في نفس الحادثة).
2. **تحوّل في مراكز الثقل الجغرافي:**

- الجنوب، وخصوصًا **القنيطرة وريف دمشق (بيت جن)**، أصبح بؤرة حسّاسة نتيجة **الضربة الإسرائيلية النوعية** وما رافقها من نزوح وهلع واستهداف مباشر للمدنيين.
- **الساحل وحمص** سجّلا استمرارًا للعنف المؤسسي، خاصة خلال التعامل مع الاحتجاجات.

السويداء شهدت حادثة وفاة الشيخ رائد المتني تحت التعذيب، ما رفع مستوى التوتر المجتمعي وعمّق الشعور بانعدام الحماية.

3. **تعدد الفاعلين واستمرار تفكّك السلطة** :ارتفعت مساهمة **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة** بشكل ملحوظ، فيما حافظت **الحكومة السورية** على وزن مؤسسي كبير من الانتهاكات، بينما بقي الأثر الأجنبي (الإسرائيلي/التركي/التحالف) ضمن مسار تصعيدي محدود جغرافيًا لكنه عالي الخطورة.

ثانيًا – الأنماط الأخطر

1. **الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري** بقي النمط الأكثر شيوعًا، مع تسجيل **1848معتقلًا** في نوفمبر مقابل 686 في أكتوبر، ما يعكس اتساع الاعتقال الأمني خلال الاحتجاجات وضمن حملات ميدانية نوعية.
2. **القتل خارج نطاق القانون** تركز في:

- الجنوب (قصف إسرائيلي – استهداف مباشر)،
- للاذقية (عنف ميداني)،
- لسويداء (وفاة تحت التعذيب)،
- دمشق (اغتيالات فردية).

3. **الانتهاكات الاقتصادية** ارتفعت نتيجة السياسات الحكومية التي طالت الفئات الضعيفة (رفع رسوم – جبايات – حرمان من الخدمات)، إضافة إلى الأسواق الرديفة التي تفرض إتاوات في مناطق سيطرة قوى الأمر الواقع.
4. **التمييز وخطاب الكراهية** ظهر بوضوح في عدة محافظات، خصوصًا دمشق والساحل، مع حالات تحريض طائفي وتهديد مباشر للمدنيين على خلفية الهوية.

ثالثًا – الجهات الأكثر مسؤولية

1. **المجموعات المسلحة والقوات الرديفة** :سجّلت أعلى معدل انتهاكات (1230)، واستمرت في لعب دور "سلطة أمر واقع" بدون مساءلة.
2. **الحكومة السورية** :جاءت في المرتبة الثانية (1295 انتهاكًا)، مع استمرار الاعتقال التعسفي، التعذيب، واستخدام العنف في تفريق التجمعات السلمية.
3. **إسرائيل** 501 :انتهاكًا معظمها نتيجة الضربة على **بيت جن** وتوغلات حدودية أثّرت مباشرة على المدنيين.
4. **القوى الأجنبية الأخرى** (التركية والتحالف): سجلت أرقامًا أقل لكنها بقيت حاضرة عبر اعتقالات، ضربات جوية محدودة، ومداهمات.

رابعًا –مقارنة مع أكتوبر

1. **ارتفاع الانتهاكات بنسبة تقارب 22.8 %**بين الشهرين (3099 مقابل 2522).
2. **زيادة حادّة في الاعتقالات والتعذيب** بالتزامن مع السياق السياسي المرتبط بزيارة الشرع إلى واشنطن، ومحاولات الدولة ضبط الشارع وإظهار "النظام" أمام الغرب.
3. **تراجع مؤقت في حماة والريف الشرقي** مقابل صعود واضح في القنيطرة وريف دمشق.
4. **تزايد دور القوى الرديفة** مقابل تراجع فعالية مؤسسات الدولة الرسمية في بعض المحافظات.

5. **عودة داعش ولكن بشكل دعائي** (كتابات وشعارات) وليس تنفيذًا لعمليات واسعة، مع أنّ أثره النفسي والمجتمعي كان ملموسًا.

خامسًا – استنتاجات

1. **الانتهاكات في نوفمبر ليست عشوائية بل منهجية؛** تتكرر أنماط الاعتقال–التعذيب–المصادرة ضمن بنية أمنية واضحة.
2. **اختلال موازين السلطة الداخلية** بين الدولة والقوى الرديفة خلق مساحات واسعة لإفلات الفاعلين من العقاب.
3. **العمليات الإسرائيلية في الجنوب** رسّخت واقعًا خطيرًا على المدنيين، وجعلت المنطقة رهينة صراع رسائل بين سوريا وإسرائيل، انعكست مباشرة في عدد الضحايا ونزوح السكان.
4. **الأزمة الاقتصادية** أصبحت محفّزًا رئيسيًا للانتهاكات، لا سيما عبر سياسات الدولة ورديفها، ما وسّع دائرة الفقر والاستغلال.
5. **التفتت الاجتماعي** ازداد حدّة، خصوصًا في السويداء والساحل، ما يهدد السلم الأهلي ويزيد هشاشة السكان أمام العنف.
6. **غياب آليات المساءلة** –سواء القضائية أو الإدارية – حافظ على نمط الإفلات من العقاب، وجعل الانتهاكات تتكرر داخل الحدث الواحد بوتيرة عالية.
7. **البيئة العامة خلال نوفمبر** تشير إلى انتقال سوريا نحو نمط انتهاكات "مرتكّز على التحكم بالأفراد والمجتمعات"، أكثر منه نمطًا مرتبطًا فقط بالعمليات العسكرية.

الخلاصة: يمثّل شهر نوفمبر 2025 مرحلة من **التصعيد النوعي** في الانتهاكات، سواء من حيث العدد أو الطابع أو الانتشار الجغرافي، حيث تداخلت العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة جعلت المدنيين عرضةً لانتهاكات متعددة داخل الواقعة الواحدة، مع استمرار غياب أي آليات فعالة للحماية أو المساءلة.

ثامنا – التوصيات الحقوقية

أولًا: إلى الحكومة السورية

1. **وقف الاعتقال التعسفي فورًا**، وإطلاق سراح جميع المحتجزين دون مسار قضائي، مع الكشف عن أماكن الاحتجاز غير المعلنة وضمان الوصول الفوري إلى المحامين والأسر.
2. **فتح تحقيقات مستقلة** في حالات التعذيب والوفاة تحت الاحتجاز، خصوصًا في دمشق واللاذقية والسويداء، مع محاسبة المسؤولين ضمن تسلسل قيادي واضح.
3. **وقف استخدام القوات الرديفة** في المهام الأمنية وضبطها ضمن ولاية قانونية محددة، ومنع تدخلها في الاعتقال، المداهمات، أو إدارة السجون.
4. **ضمان حرية التجمع السلمي** ووقف ممارسات تفريق الاحتجاجات بالقوة، وإلغاء الإجراءات التي تستهدف منظّمي المظاهرات أو تضعهم تحت الرقابة.
5. **مكافحة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي** عبر ملاحقة الفاعلين، خصوصًا الجهات التي نشرت شعارات تهدد السلم الأهلي أو تحرض على العنف.
6. **وقف الإجراءات الاقتصادية التعسفية** مثل الرسوم غير القانونية والتلاعب في أسعار الخدمات، وضمان وصول السكان إلى الكهرباء والمياه والدواء دون ابتزاز أو تمييز.
7. **تفعيل آليات المساءلة الداخلية** ضمن الوزارات والأجهزة الأمنية، والتعاون مع الهيئات الدولية للوصول إلى أماكن الاحتجاز والمناطق المتضررة.

ثانيًا: إلى الفصائل المسلحة والقوى الرديفة

1. **وقف الانتهاكات ضد المدنيين** بما فيها الخطف، الابتزاز، المصادرة، والتعذيب، والتوقف عن العمل كسلطات أمنية بديلة.
2. **تسليم المحتجزين المدنيين** للقضاء المختص وضمان حقوقهم الإجرائية، والكشف عن مصير المخفيين قسرًا.
3. **وقف فرض الإتاوات والرسوم غير القانونية** على السكان المحليين والعمال والمزارعين.
4. **ضبط حمل السلاح داخل المناطق المأهولة** ومنع استخدامه في النزاعات المحلية أو أثناء فض الخلافات.

5. **الامتناع عن التحريض الطائفي** أو استخدام السكان كغطاء بشري أو أدوات نفوذ سياسي.
6. **السماح بمرور الخدمات والمساعدات الإنسانية** دون عرقلة أو ابتزاز.

ثالثًا: إلى القوى الأجنبية (إسرائيل، تركيا، التحالف الدولي)

1. **وقف الهجمات العشوائية وغير المتناسبة** التي تؤدي إلى مقتل وإصابة المدنيين، والالتزام الصارم بقواعد التمييز والتناسب في القانون الدولي الإنساني.
2. **وقف التوغلات البرية الإسرائيلية** داخل القنيطرة وريف دمشق، واحترام اتفاقية فصل القوات لعام 1974 ومنع تحويل المناطق المدنية إلى ساحات عسكرية.
3. **إجراء تقييمات مستقلة** لضربات الطائرات المسيّرة والغارات الجوية، ونشر نتائجها، وضمان التعويض وجبر الضرر للضحايا.
4. **منع احتجاز المدنيين عبر الحدود** أو نقلهم إلى أراضٍ محتلة، وضمان احترام كامل لحقوق الأسرى والمحتجزين.
5. **عدم دعم أو تمكين المجموعات المحلية** التي ترتكب انتهاكات ممنهجة ضد المدنيين.

رابعًا: إلى الأمم المتحدة والهيئات الدولية

1. **تعزيز الرصد الميداني** في الجنوب والساحل والسويداء عبر آليات مراقبة مستقلة، وتوسيع نطاق التوثيق ليشمل المناطق ذات الوصول المحدود.
2. **ممارسة ضغط دبلوماسي** لوقف الضربات الإسرائيلية على المناطق المأهولة، وضمان احترام خطوط وقف إطلاق النار.
3. **تشكيل فريق أممي متخصص** للتحقيق في الانتهاكات الاقتصادية الجسيمة، خصوصًا تلك التي تطال الحق في الغذاء والسكن والخدمات الأساسية.
4. **تفعيل آليات المساءلة الدولية** بما فيها الولاية العالمية لملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة.
5. **زيادة الدعم الفني والقانوني** لمبادرات توثيق الانتهاكات على المستوى المحلي، بما يضمن دقة البيانات واستقلاليتها.

خامسًا: إلى منظمات المجتمع المدني السورية

1. **تعزيز شبكات التوثيق المحلية** في المحافظات الأعلى انتهاكًا (القنيطرة، اللاذقية، حمص، دمشق)، وتدريب المتطوعين على معايير OHCHR
2. **إطلاق برامج دعم نفسي–اجتماعي** في السويداء والساحل بسبب ارتفاع معدلات الصدمة والاحتقان المجتمعي.
3. **تنفيذ حملات مناهضة خطاب الكراهية** والتركيز على التوعية المجتمعية بالحقوق وبخطورة التحريض الطائفي.
4. **متابعة حالات النساء والفتيات** في سياق الخطف والاختفاء والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي.
5. **توثيق الانتهاكات الاقتصادية** التي تطال الفئات الهشة، خصوصًا العاملين، والطلاب، والأسر منخفضة الدخل.
6. **المناصرة الدولية** عبر إعداد ملفات تفصيلية حول الحالات النموذجية ورفعها للآليات الأممية ذات الصلة'.

خلاصة التوصيات

تحتاج سوريا في نوفمبر 2025 إلى:

- وقف العنف البنيوي داخل أجهزة الأمن والقوى الرديفة،
- الحد من التدخلات الأجنبية التي تمس السيادة والحق في الحياة،
- حماية المدنيين من التمييز والتهجير والاستغلال الاقتصادي،
- وإعادة بناء الثقة المجتمعية عبر مساءلة شفافة وآليات قانونية واضحة.